الإنسان والعولمة

Human and Globalization



دكتور

عمرو حسن أحمد بدران



بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"

صدق الله العظيم

سورة الأنبياء – الآية: ١٠٧



إهداء

إلى أخي العزيز

الدكتور/ أحمد أحمد الجندي

يسعدني أن أهديك كتاب: **الإنسان والعولمة**.

مع خالص تحياتي،

د/ عمرو بدران

تقديم

العولمة، ليست ظاهرة جديدة في فكرها؛ بل هي حلم داعب الكثير من الفلاسفة والمفكرين في توحيد الإنسانية ضمن إطار وعالم واحد تسوده العدالة والسلام، وكذلك دعي الإسلام إلى الأخوة الإنسانية والدينية.

وحديثًا، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بطاقاها الواسعة، هي من صاغ معاييرها، وأصبح مصطلح العولمة بسببها مرادفًا للأمركة الذي تنفرد فيه بالهيمنة على العالم كقطب وحيد، وأصبح معبرًا عن توجه الأمريكان لنشر نموذجهم الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والأخلاقي على العالم قاطبة.

والعولمة، اتجاه يشير إلي وصف خصائص مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي تفصح عن رغبة للأمريكان في أن يصبح العالم نظامًا واحدًا فيه الهيمنة والبقاء للأقوى، وهذا تصور أثار العديد من معالم النقد والاحتجاج، كما ورد على لسان المفكر الفرنسي **جورج لابيكا**، عندما أكد على أن هدف العولمة سحق هوية مواطني العالم بأسره، وخلق نسخ مكررة واستهلاكية تغذي الرأسمالية العالمية، وتهمش كل من لا يخضع لنظام العولمة الأمريكية.

وكما جاء على لسان **فريدمان**، عن العولمة قوله: نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، والعولمة، هي الأمركة، وإن الولايات المتحدة الأمريكية على ضوئها قوة مجنونة، وإن أولئك الذين يخشونها على حق.

والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

المؤلف

العولمة لغةً

العولمة ثلاثي مزيد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة العولمة نسبة إلى العَالَم – بفتح العين – أي الكون، وليس إلى العِلم – بكسر العين– والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة.

والعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه دحرجة المصدر، لكن دحرجة رباعي منقول، أما عولمة فرباعي مخترع إن صح التعبير وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم.

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة إجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميًا.

والعولمة ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة Globalisation الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فهي إذًا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة.

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.

العولمة إذًا من حيث اللغة كلمة غريبة على اللغة العربية ويقصد منها عنـــد الاستعمال – اليوم – تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

ومن الجدير بالذكر أن تعبير العولمة في التداول السياسي قد طرح من قبل كتاب أمريكان في السبعينات، وبالتحديد من كتاب: **ماك لولهان وكينتين فيور**، حول الحرب والسلام في القرية الكونية، وكتاب **بريجسكي**: بين عصـــرين– دور أمريكا في العصر الإلكتروني.



العولمة اصطلاحًا

إن كلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية.

وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين، هما:

- التحديث Modernity.
- الاعتماد المتبادل Inter-dependence.

ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة.

لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظامًا أو نسقًا أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والأيديولوجيا.

وقد أطلق على العولمة بعض الكتاب والمفكرين النظام العالمي الجديد New World Order، وهذا المصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش- الأب- في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج - بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس سنة ١٩٩٠م - وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة: عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب، وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحررًا من الإرهاب، وأكثر أمنًا في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم.

وربما يوحي هذا الإطلاق – النظام العالمي الجديد – بـأن اللفظـة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافيـة واجتماعية وتربوية، بمعنى آخر تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية.

ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصـرة، علـى العديـد مـن المستويات: سياسيًا – اقتصاديًا – فكريًا – علميًا – ثقافيًا – إعلاميًا – تربويًـا – تعليميًا.



ماهية العولمة

لقد أصبح مصطلح العولمة، من أكثر المصطلحات استخدامًا في الأدبيات المعاصرة، وأكثرها تداولاً على الساحة العالمية، ويقصد به على مستوى العلن: زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال انتقال عمليات السلع ورءوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات بينها دون قيود.

وتعني العولمة، حسب قاموس **وبستر** Webster: إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالميًا، هذا المفهوم الذي يوحي بالبراءة سرعان ما يتكشف جوهره المليء بالمصالح المادية للقوى الشرسة في عالم التحديات الذي ترتفع فيه راية المصالح الذاتية فوق كل الرايات وفوق كل الاعتبارات، فالعولمة ما هي إلا صورة من صور السيطرة المطلقة لمصالح الدول الكبرى التي تحاول البقاء في قمة الاستغلال والاحتكار الإنساني في كافة مجالاته.

ويشير **وليم جريدر**، في كتابه: **عالم واحد ... مستعدون أم لا**، وصف العولمة: بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وأنها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وأنها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة، فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها.

ويري **جيمس روزانو**، أن العولمة، هي: العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.

ويعرف **إسماعيل صبري**، العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسية والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

والعولمة وفقًا لتحليل البعض تعني: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبًا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضًا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

العولمة بهذا المعنى، هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت.

وفي ظل العالمية التي طرحتها المبادىء والرسالات السامية تسقط الحواجز النفسية والفكرية والجغرافية والطبقية لينشأ عالمًا مثاليًا لا حرب فيه ولا ظلم ولا فقر ولا استغلال.

ولكن ما حدث أن هذه الأحلام ترتطم بالواقع المر الذي صنعه قطيع من السماسرة يدعونهم القطيع الالكتروني يمتلكون المال الكثير والشركات العملاقة والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذي باستطاعته أن يزلزل أي حكومة سياسية في لحظات ويستخدمون في تحقيق أغراضهم تقنيات مذهلة في إدارة الإعلام والمعلومات.

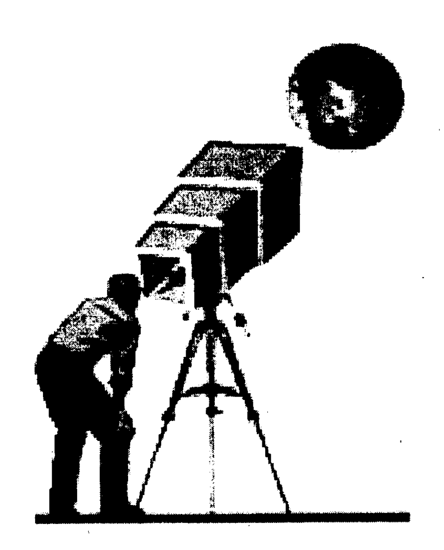
إن هؤلاء الذين امتلكوا مفاتيح: القوة - السلطة - المال - الإعلام المدموج - المعلومات - الخبراء، ويسيطر عليهم الحس المصلحي المطلق بلا شعور سامٍ بالإنسانية، قد بدأوا يبشرون بعالم مفتوح بلا حدود؛ بحيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة تحت سيطرة إقطاعي متجبر يمتلك كل شيء حتى الرقاب ويتصدق بالفتات على أهالي تلك القرية.

ويرى الاقتصاديون في مفهومها، نمطًا من أنماط الإنتاج الرأسمالي مستندين في تصورهم هذا على حقيقة أن منطق التطور الرأسمالي يقضي إلى التوسع المستمر خارج الحدود - أي تجاوز حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي - مؤكدين أن التوسع الرأسمالي، وعندما يبلغ ذراه يطيح بالحدود القومية، وإن كانت داخل المعسكر الرأسمالي ذاته، وهو نمط من التوسع يطلق عليه اليوم - العولمة - من بين خصائصه إخضاع العالم لضوابط وقوانين مشتركة تضع فيه حدًا لكل أنواع السيادة.

وبضوء الفهم المذكور تعد العولمة ومهما تكن تجلياتها ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية العالمية، وهي على وجه العموم مرحلة تاريخية وحضارية في سيرة الإنسان على كرتنا الأرضية، وما هو ثابت بصددها ومؤكد بالنسبة لها، هو:

- أن هناك أمرًا جديدًا قد حصل بالفعل في وقتنا الراهن، ولم يتبق لدينا نحن العرب والمسلمين من هامش للحركة، ومجال للمناورة سوى إدراك غالبية المتغيرات ذات الصلة به على حقيقتها.
- رغم أن الجديد - العولمة بواقعها وتجلياتها - قائم بالفعل، إلا أن ما لا نعرفه عنه الآن أكثر بكثير مما نعرفه.

- العولمة حالة تتصف بالسيولة وعدم الثبات، وفيها كثير من المستغيرات التي تتطلب جهودًا فكرية مضاعفة لفهمها بشكل صحيح.
- إن العولمة، وحتى تكون أداة من أدوات الهيمنة وحسم الصراع على المستوى الدولي وبصيغ مقبولة من المجتمعات المستهدفة ستكون بطبيعتها مجالاً يأتي بفرص استثمارية ومعرفية هائلة، أو غير محدودة من جهة، لكنها ومن جهة أخرى ستأتي حتمًا بمخاطر سياسية ونفسيه كبيرة، أو غير محدودة.



والعولمة في مسلسل الطرح تاريخيًا، وتبعًا لتعاريفها السائدة، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة مفهوم أول من تبنى فكرته بعد عالم السيولوجيا الكندي مارشال ماك من جامعة تورنتو، هو زبيجنيو بريجينسكي مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر، الذي أكد في أكثر من مناسبة على ضرورة أن تقدم أمريكا التي تمتلك ٦٥ % من المادة الإعلامية على مستوى العالم - نموذجًا كونيًا للحداثة - يحمل القيم الأمريكية التي يذيعونها دائمًا في الحرية وحقوق الإنسان.

وكانت الخطوة الأولى في هذا الجانب اقتصادية، تهدف إلى تكوين قواعد وأسس لاقتصاد كوني واحد، وهي خطوات ارتبطت بتجليات أخرى في المجالات السياسية والثقافية والإعلامية، وسعي للاقناع بصواب فكرتها - في المجتمعات المستهدفة، والقبول بفكرة العولمة والاقتناع بعوائدها الايجابية بمستويات تفوق الآثار السلبية الجانبية بالنسبة للمجتمعات المعنية مسألة من وجهة النظر النفسية تتطلب نوعًا من التجانس ولو بالحدود الدنيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والشئون الاجتماعية والمعتقدية وبعكسه - أي اللاتجانس - سيكون لتطبيقاتها رابحين بشكل كبير وخاسرين بشكل كبير أيضًا، عندها سيبقى الصراع بمظاهره التقليدية - استخدام القوة المباشرة، أو التهديد باستخدامها - في المجتمعات البشرية قائمًا وإن تغيرت أدواته.

لـــذا

سعى المعنيون بالعولمة ومنذ بدايات التبشير بها إلى طرح فكرة التجانس لتكون مصاحبة لمفهوم شموليتها وفي عدة اتجاهات، هي:

- توجهات لتجانس سياسي - إقامة الديمقراطية - على مستوى دول العالم كافة.

• مساع لتجانس اجتماعي – حرية التنقل – للجميع وبين كافة الدول، مع تأمين أفضل لحقوق الإنسان لجميع بني البشر.

• اتجاهات لتجانس ثقافي: المعلومة لمن يريدها من بني البشر في كافة الأوقات ولجميع المجتمعات.

وهذه تجانسات لو دققنا في بعض جوانبها، نجد أن مسألة تطبيقها على المستوى العملي سيكون صعبًا في بعض الأحيان، كما هو الحال في موضوع التنقل أو حرية التنقل للأفراد – قوة العمل – التي نادت بها العولمة ضمنًا في حين وقفت بمواجهتها المجتمعات الغربية، وبينها الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها العملاقة المستفيدة من تنفيذ تجليات العولمة، على العكس من إصرارها أو حتى استخدامها مختلف الضغوط لتأمين حرية تنقل السلع والخدمات والأموال والمعلومات.

والمعلومة لمن يحتاجها كما يروج مؤيدو العولمة مسألة بحاجة إلى التوقف عندها، لأن الموجود من المعلومات في المتناول العامة، هو في واقع الأمر المسموح به من معلومات موجودة قد حددها أصحاب العولمة على وفق مصالحهم والباقي – أي غير المسموح – مشفر من قبلهم بطريقة يصعب على الآخرين الوصول إليها، وهذه بطبيعتها أساليب ستضع الأجيال فيما يسمى مشاعية المعرفة المنتقاة التي تسقط خاصية الرغبة في المعرفة الشاملة إحدى أبلغ المرتكزات الخاصة بالمنظومة التربوية وتطور وتوازن السلوك الفردي ونمو الشعوب، وبذا تعد أولى معالم التحدي الحقيقي للمجتمعات النامية.

والمسألة لا تتوقف عند هذه الحدود إذ أن الديمقراطية التي تروج أطراف العولمة إلى كونها أحد تجليات العولمة السياسية يؤكد المختصون في إطارها أن الخضوع لحكم أسواق المال في ظل العولمة ستشكل ضربة قوية للديمقراطية.

وهذا يعني: أن التجانسات المذكورة سترتكز حتمًا في بعض جوانبها على فن الإقناع نفسيًا – أي أن تقبل المجتمعات والدول توجهات العولمة – خطوة أولى قبل رفضها على أساس توقع الخطر الذي ينجم عنها.

وبسبب ترابط التغيرات التي تجري في إطار العولمة والآثار التي تخلفها الإجراءات الاقتصادية على المجتمعات والدول، وكذلك ما يمكن أن تحمله الثورة التقنية من إمكانية الانتقال إلى مجتمع المعلومات، وما يترتب على انتقال كهذا من آثار تطال العمل وتنظيم الحياة والزمن، فإن الاكتفاء بتحليل العولمة من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو تقني يبقى قاصرًا عن الإحاطة بشموليتها، لكنه ضروري لإضاءة أحد جوانبها وتوفير المعطيات اللازمة لفهمها والعوامل الأساسية التي تسهم في تشكلها.

فالعولمة ووفقًا لمجريات تطورها الفعلية، وما ينتج عنها من تأثيرات، وما تمثله من تحديات تطرح علينا منطق قبولها أو رفضها فكريًا، لأن مجموعة التفاعلات العالمية المصاحبة لها قد أصبحت واقعًا فعليًا توجب علينا البحث الجاد في كيفية التعامل معها والتفكير في الإستراتيجيات والخطط التي نمتلكها والتي ستحدد موقعنا في مجريات الحدث على ضوء أهدافنا وإمكاناتنا وطرق الاستفادة منها.

أي أن

تأثيرات العولمة، رغم طابعها الكوني وما توظفه من طاقات، ليست قدرًا محتومًا يحدد مصيرنا فيما يجري سلفًا؛ بل إن هذا المصير مرتبط إلى حد كبير بما سنعمل، وكيف سنواجه التحديات؟، ولا يفيدنا بشيء تجاهل ما يجري، أو الاكتفاء برفضه انفعاليًا.

نحن أمام بحر عصر المعلوماتية، والاستعمار التقني، وإزاء النـــادي العـــالمي الذي تحكمه ثقافة الإغراق، والمجتمع المدني الرامي إلى سلخ الخصوصيات المحصـــنة، وتجاوز الحدود: طبيعية كانت أم اصطناعية، في ثـــورة حقيقيـــة علـــى الوجـــدان والسلوك والأيديولوجيات المحلية، فالقيم يتم غرسها من قبل وسائل الإعلام؛ حيث يقوم الإعلام ببيع الإثارة والمثير وكسر المعايير الاجتماعية القائمة، فالإثارة ســـلعة رائجة، وأن الأبطال هم الذين يبنون صناعات جديدة والذين لديهم الحلم ومتعـــة الإبداع والحافز النفسي لبناء مملكة اقتصادية.

وإذا كانت العولمة ظاهرة موضوعية، فهي في جانب من جوانبـــها نتيجـــة لسياسات وإرادات الحكومات وبرلمانات الدول التي وافقت ووقعت على القوانين والاتفاقات التي تلغي الحدود وتحرر حركة السلع والخدمات ورءوس الأمـــوال في الأسواق العالمية.

ورغم أن هناك دعوات تصف العولمة بظاهرة النشوء، وأننا لم نصل عصـــر العولمة بالكامل، إلا أن العولمة لم تعد تقف خلف الباب تستأذن الدخول؛ بل هـــي بدأت تفعل فعلها على هذا الكوكب منذ سنوات، ولم تعد مجرد مفهوم؛ بـــل هـــي ممارسة وسلوك يومي وعملية مستمرة تنمو وتتطور على الدوام، ويمكن تلمسها من خلال مجموعة من المؤثرات الكمية والكيفية في كافة المجالات.

ومع بداية تبلور الظاهرة بدأت مفاهيم ومصطلحات، مثل: العالم الثالث – التحرر – حوار الشمال والجنوب – التنمية الاقتصادية، تختفي أو تفقـــد معناهـــا لتحل محلها مقولات جديدة متناغمة مع التوسع الجديد، والهيمنة الجديدة، لرســـم خارطة جديدة بكافة الأبعاد وصولاً إلى فرض الأيديولوجية الجديدة.

وبهذا يمكننا تعريف العولمة، بأنها: عملية تعميم لأنماط إنتاج واستهلاك وتوزيع، وتبادل لأنماط ثقافية واجتماعية وإعلامية وسياسية؛ وذلك لتلبية نماذج معينة باستخدام أدوات تساعد على بلورة الظاهرة من خلال الشركات المتعددة الجنسية والتي تمارس سطوتها بكفاءة عالية.

وأخيراً، ومما سبق نخلص بالنقاط التالية:

- حجم التعقيد الحاصل في جميع جوانب وتجليات هذه الظاهرة.
- إن إنكار واستنكار حدوثها موقف غير معقول، يستوي معه موقف الاندفاع والهرولة للحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري وما يمكن أن يؤدي إليه الجري في نهاية المطاف.
- إن العرب والمسلمين أمام مواجهة لمجتمعات هي الأقوى اقتصاديًا، والأقدر تقنيًا، والأكثر تحضرًا، وفي مواجهتهم هذه لم يتبق لديهم من الأسلحة غير وحدة الاستعداد، والرغبة في الصمود، والسعي لتعزيز القيم والمفاهيم العربية الإسلامية الأصيلة في نفوس المسلمين كأساس لتحصينهم ذاتيًا تجاه الآثار الجانبية للعولمة بتجلياتها المختلفة.

وهكذا أُريدَ لهذا العالم أن يكون، فأين نحن من هذا العالم؟!، وهل لنا أن نجامل أنفسنا ونفتخر بما جنينا وحضارتنا التي دفناها بين طيات الكتب؟.



العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة

يوجد العديد من التساؤلات التي تقف أمام ظاهرة العولمة، أهمها:

- ما العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟.
- هل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟.
- هل هدف العولمة توحيد العالم أم النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟.
- هل العولمة تنطلق من مصادر رئيسة واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟.
- هل تنطلق العولمة من عوامل اقتصادية وإبداع تقني أم من خلال ... ؟.
- هل العولمة عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل أم أنه لا تزال هناك أبعاد أخرى؟.
- هل العولمة تتميز بوجود ثقافات عالمية أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟.
- هل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟.
- هل العولمة استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟.
- هل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية؟.

إن جوهر عملية العولمة، يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي، وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسة، هي:

- البضائع.
- الخدمات.
- الأفراد.
- رأس المال.
- الأفكار، والمعلومات.
- المؤسسات.

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح الخاصة إلى التوسع، وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق الرأسمالية، فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة، ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال.

ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك، كما أنه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد أحيانًا مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة؛ بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرأسمالية.

ويمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بالعولمة، كما هي محددة أعلاه، أو اقتصادًا دوليًا أكثر تكاملاً واندماجًا.

يتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص، أهمها:

- عولمة النشاط الإنتاجي.
- انهيار نظام بيريتون وودز.
- تغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.
- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.
- تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.
- تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.
- تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث: صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – المنظمة العالمية للتجارة.

يرى الاقتصادي رمزي زكي، إن أهم البصمات بروزًا في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني، وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي.

وأخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بفعالية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق.

والموجة الثالثة – ثورة المعلوماتية – وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية؛ بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث: صندوق النقد الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير – المنظمة العالمية للتجارة خليفة الجات.

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.
- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر، وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية -التحول إلى اقتصاد السوق.
- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية، مثل: الفقر – التنمية المستدامة – السكان والتنمية – التنمية البشرية – التلوث وحماية البيئة – التوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

- تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي – التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج.
- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

والجدير بالملاحظة أن تجد العولمة جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات، فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل، وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين، ونيوزيلندا، واستراليا، وجنوب أفريقيا ... وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية، وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها، بسبب: البطالة المتفشية – انتشار الفقر – البؤس في تلك المرحلة.

عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار، برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي.

وقد استعلمت الولايات المتحدة الأمريكية موقعها القوي هذا بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان، وفي محاولة لإحداث نمو سريع في أوروبا الغربية، وفي شرق وجنوب شرق آسـيا، لمواجهـة التهديدات السوفيتية والصينية، وتحققت منذ الخمسينات مستويات عالية من النمو في تلك المناطق، وقابلتها مستويات عالية أيضًا من النمو في الاتحاد السوفيتي.

ومع بداية تراجع الأداء الاقتصادي السوفيتي في أواخر الستينات، أخـذ تحد اقتصادي جديد يذر بقرنيه في شرق وجنوب آسيا على شكل سلع تصـديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأمريكية، وتهدد بخلـق عجـز جدي في الميزان التجاري، وازدادت مشكلة الولايات المتحدة الأمريكيـة هـذه بسبب ارتفاع أسعار النفط سنتي ١٩٧٣م، و١٩٧٤م، وبالصعوبات التي رافقت التحول من اقتصاد صناعي إلى آخر قائم على الخدمات والتقنية في حقل الإعـلام والمعلومات.

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، على الـرغم مـن المشـاكل الجدية التي واجهت اقتصادها في السبعينات والثمانينات من أن تتحمـل عجـزًا ضخمًا في ميزانها التجاري وأجرت إعادة بنيان لاقتصادها، واستعادت في أوائـل التسعينات المبادرة في القوة الاقتصادية.

وبينما ظلت أوروبا الغربية تقاوم ارتفاع كلفة الإنتاج فيها وارتفاع البطالة وعوائق أخرى، وكذا اليابان تتخبط في ركود اقتصادي منذ سنة ١٩٩٠م، نهضت الولايات المتحدة الأمريكية واستعادت تفوق حصـتها في الأسـواق في صـناعتي السيارات والكومبيوتر المهمتين وأعادت تأكيد موقعها على أنها أكبر سوق وأكـبر دولة مصدرة في العالم.

ولعل الأهم أنها بانفاقها وبتفوقها في الأبحاث في حقـل التقنيـة الرفيعـة والتطور وضعت نفسها في موقع جيد يخولها الاستمرار في السيطرة على الأسـواق العالمية لبرامج الحاسوب وشبكة الاتصالات العالمية ... إنترنت في مطلـع القـرن الحادي والعشرين.

يقول **توم فريدمان**: نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة، هي الأمركة، والولايات المتحدة الأمريكية قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطرة، وأولـئك الذين يخشوننا على حق، وصندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة.

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر الأمركة، ليست مجـرد سـيطرة وهيمنـة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهـي تمتـد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، وترمي إلى تعمـيم نمـوذج مـن السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير.

وعلينا نحن في أرجاء أخرى من العالم عامة تحديد موقفنا من هـذه الهيمنـة الأمريكية ومواجهتها، وفي الأقطار الإسلامية خاصة أن نقرر كيف سنواجه هـذا التحدي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين بأساليب يؤمل أن تكون أكثـر نجاحًا من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في سنة ١٧٩٨م، أو تلـك التي قابلنا بها انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى.

مع ذلك فإن موقع الولايات المتحدة الأمريكية القوى في الاقتصاد العـالمي ليس مطلقًا، لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب فمجمل اقتصاد أوروبا الغربيـة أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسـيا بوجه عام.

كما أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه في المستقبل، ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة ١٦٠ مليار دولار في السنة وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار.

و قد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية التسامح تجاه العجز التجاري على أنه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن حجم العجز وثباته ابقيا الضغط على الدولار الأمريكي وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار.

لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظرًا إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي وإلى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار، ولأن اقتصاديات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قويًا لتنشيط صادراتها إلا أن استمرار العجز مشفوعًا بنمو الاقتصاد الصيني نموًا سريعًا، علمًا بأن الصين تصدر سلعًا كثيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخصوصًا اليابانية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إلى شراء قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي، ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدمية، كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار والمتوجب في أكثره لليابان يفرض نزفًا مستمرًا على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الإنتاجية ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظرًا إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على السبعة آلاف مليون دولار فإن هذا الدين يبقي معيقًا للنمو السريع.

تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثير كـبير في حياة الناس جميعًا وسط تحديات هائلة، وهذه الثورات هي:

- الثورة الديمقراطية.
- الثورة التكنولوجية الثالثة – أو ما بعد الثالثة.
- ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.
- ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمـة العالميـة للتجارة لتحل محل اتفاقيات الجات.

وفي إطار هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار يتم بناء النظام العـالمي – العولمة – ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقـل تكلفـة وعـن طريـق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة.

ولم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغيير من وضع سيئ إلى وضع أفضل بـل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

كيف تحدث العولمة؟، وبأي طريق أو من خلال أي قنوات تـتم حركـة وانتقال البضائع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومـات والرمـوز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟، وما هو دور الشركات متعددة الجنسية في ذلك؟.

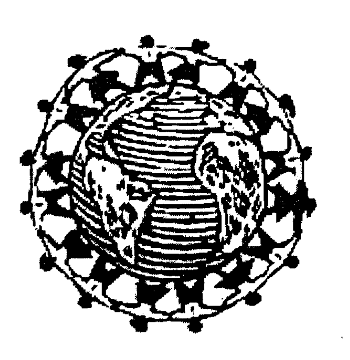
في رأي روزناو، تتم عملية الانتشار من خـلال أربـع طـرق متداخلـة ومترابطة:

- من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقنية الاتصال.
- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.

o من خلال المنافسة والمحاكاة.

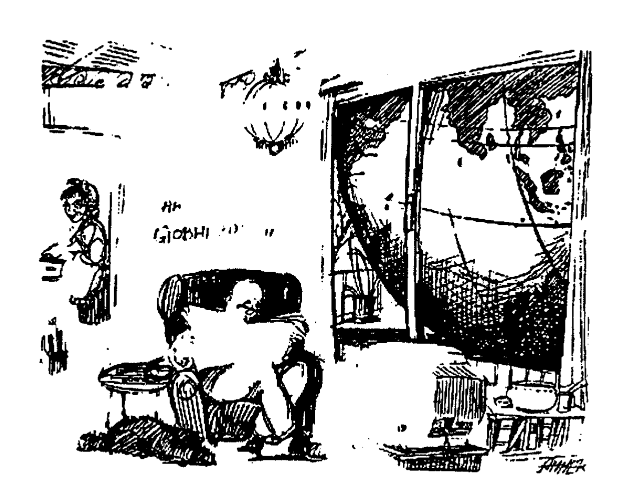
o من خلال تماثل المؤسسات.

ولكن **روزناو**، ينسى أو يتناسى الدور الكبير والهام والرئيس للشركات متعددة الجنسية في عملية الحركة والانتقال، وبخاصة في مجال البضائع والخدمات ورأس المال والتي تعد من أهم عناصر الانتقالات الكونية.



المكونات الأساسية للعولمة

لعل أكثر مكونات العولمة ارتباطًا بالبنية التكوينية لعالمنا المعاصر، هو ذلك التقدم المتسارع في تقنية المعلومات التي شكلت برمتها حجم التدفق الاستثماري للسوق المحلي، وصولاً إلى قواسم مشتركة تعتمد الاقتصاد ورأس المال، مضافًا إليها الأبعاد السياسية والبنيوية من خلال ما يدعو إليه السوق النقدي والمال العالمي للانفتاح معه باتجاه السعي لجعل السلطة النقدية عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات؛ مما يؤدي إلى تحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية؛ عندئذٍ تتحول الدعوة الاستهلاكية العالمية لهذه الأسواق إلى أيديولوجية صارمة، تقتضي الحاجة الاستهلاكية الخضوع إليها.





أبعاد العولمة وخصائصها

ومهما يكن من أمرٍ فلا بد من التأمل في هذه الظاهرة الخطيرة من منظور يختلف عن المنظور الزائف الذي تطرحه وسائل الإعلام الأجنبية المختلفة.

لقد كان للعولمة تأثير كبير داخل المجتمعات، بعد أن أدت إلى حصول انقسامات فيما بينها: أي بين القادرين على استخدام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصالات والمعلومات من جانب، وبين العاجزين عن ذلك بسبب حالات الفقر أو الافتقار إلى المعارف والمهارات اللازمة من جانب آخر، وهذا ما يؤدي إلى حصول فجوة في حجم التعامل مع المتغيرات النوعية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن تطور تقنيات المعلومات والاتصالات يتخذ شكل التقدم الخطي الصاعد في قفزات لا مجال فيها للعودة إلى الوراء مما يقود البشرية إلى مغامرة من التحولات والمفاجآت في حجم القاعدة التقنية لها.

والمشكلة لا تنحصر في قدرة الإنسان العربي على استيعاب هذه التقنيات، لأنه قادر حتمًا على استيعابها، بشرط توفر الشروط الملائمة لهذا الاستيعاب، بل إن المشكلة تكمن بالسياق القائم لدى الأمم المتقدمة التي تمتلك رءوس الأموال الضخمة التي توفر لها القدرة على النمو التقني والتكنولوجي.



الأهداف الاستراتيجية للعولمة

إن عملية الإحاطة بظاهرة العولمة، تحتاج إلى دراسة أهدافها الاستراتيجية الساعية لشل حركة وظائف الدول والأمة، وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها أي القفز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة، وتمكين الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة وتسيير شئون الاقتصاد العالمي، لتحل محل الدولة، لغرض تعميق اختراق اقتصاديات الجنوب، وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف لتؤدي وظائف معينة.

ناهيك عن تنفيذ مصلحة سلطة القرار الاقتصادي العالمي، عبر إدارة شديدة المركزية من الخارج، لغرض خلق ما يسمى بالأممية الاقتصادية، أي بمعنى خلق ما يسمى بأمة العولمة الاقتصادية أي خلق المجال الاقتصادي العالمي، وهو عبارة عن كيان جديد ووطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ.

عندئذ يستثنى فتح الأبواب أمام حركة رءوس الأموال الدولية، وطبقًا لهذه الأهداف، فإن العولمة تسعى إلى خلق إطار مؤسس يهيمن على العالم ويستند إلى خلق تجانس في المفاهيم والمؤسسات وآليات عمل الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية بالإضافة إلى تفكيك النظم الإنتاجية والمؤسسية والاقتصادية مع خلق تكامل فيما بين الأنشطة البيئية الاقتصادية الكونية، وتصغير حجم القطاع العام ونشاط الدولة الاقتصادي.

وتنطوي العولمة طبقًا لهذه الأهداف والمقومات على تبني أيديولوجية عناصرها الأساسية لمحاربة الذاكرة الوطنية والتاريخية والوعي والهوية، بما يشكل خطرًا لا يمكن تجاهله على عالمنا؛ إذ يمتاز عالم اليوم بكونه عالم إطلاق العنان

للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتفكيك المفاهيم التقليدية لمفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية والاستقلال الاقتصادي وإعادة صياغتها بما يؤدي إلى تصغير حجم الدولة إلى مفهوم تقليدي في اللغة الاقتصادية بل ومحاصرة مفهوم التنمية المستقلة كشعار وملاذ لدول العالم الثالث عمومًا والعالم الإسلامي خصوصًا في جهادها ضد التخلف والتبعية.

ويشن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هجمة شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الاقتصادية وسوء توزيع الموارد وعدم تدوير الدواليب الاقتصادية وخنق التنمية ... الخ، وكأن مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطًا مصيريًا بإزالة المفهوم السيادي!.

إن الركون إلى التحليل الذي تسعى الإدارة الأمريكية للترويج له ينطوي على اختلال ومغالطة بشأن أهمية دور الدولة في التنمية، فضلاً عما ينطوي عليه من أهداف تتعلق بما يسمى بالعولمة الاقتصادية التي تحمل عنوان اقتصاديات السوق، والدعوة المعاصرة للرأسمالية الطليقة، وعالمية الاقتصاد، فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعوتها للعولمة الاقتصادية بكل مضامينها ومفاهيمها وآلياتها، تحاول بناء هيمنتها الاقتصادية ونفوذها الاقتصادي على اقتصاد القرن الواحد والعشرين وإدارته إدارة اقتصادية شديدة المركزية.

إذا كان الهدف الأساسي للعولمة اقتصادي بحت، فإن التموجات التي خلقتها هذه الظاهرة قد جعلت الأمريكون أبعد من أن يقتصر على البعد الاقتصادي؛ بل أن رعاة العولمة قد جندوا كافة الوسائل السياسية والثقافية والإعلامية من أجل جعل العالم ذي ملكية خاصة، لذلك اتخذ الأمر أبعادًا جديدة ونمت ظواهر غريبة بدأت تشكل نفسها من خلال النمو المتزايد لعالم المعلومات الالكتروني.

ولاشك أن أهم مخطط تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية، هو العولمة السياسية وجعل العالم وحدة سياسية تحت قيادتها، مع وضع هامشي وروتيني للأمم المتحدة، ويشكل ضباع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجيستيكي للماكينة العسكرية من أجل سيطرة أكبر على عالم بلا حدود مفتوحة أسواقه أمام بضائعهم، وشعار مبشرو العولمة حينئذ، هو تحول العالم إلى قرية كونية يشعر الإنسان أينما حل خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به ومقبول، وهذه هي المواطنة العالمية كما يدعون.

ولكن هذا الأمر يصبح مجرد شعار عندما ينكشف الأمر الواقع؛ حيث أصبح العالم يتحرك اقتصاديًا كما لو كان وحدة واحدة شاملة، أما سياسيًا فإنه ظل مقسمًا ومجزأً، ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافيء في تناقضات قاتلة وعدد لا يحصى من الهزات والانهيارات والمزيد من التضعضع في تعايش المجتمع الإنساني ونمو الاتجاهات العرقية والعنصرية والتطرف؛ بل إن الدول التي ترعى العولمة سارت في عكس هذا الاتجاه عندما أغلقت أبوابها وحدودها أمام

الهجرات القادمة من بلاد يسيطر عليها الفقر والحرب، وسعت هذه الحكومات إلى تطبيق سياسة الانتقاء في سرقة العقول والكفاءات.

الثقافة، هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب، لأن تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فأن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة.

إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه وآخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فإننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات الماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه.

إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفًا لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والإنترنت، كما إن البغاء أصبح معولمًا له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدودًا ومنعزلاً.

الإعلام المدموج الذي أخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الإعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم، فاليوم أشخاص، مثل: تيد تيرنر – روبرت مردوخ، هم من يحكم العالم من كاميرات التلفزيون، وشركة مثل ديزني هي التي تصنع طفولة الأطفال بقيم، مثل:

- الجنس.
- العنف.
- الانتهازية.

هذا الإعلام العابر للقارات يصعب مواجهته، لأنه يملك إمكانـــات هائلـــة تجعله مسيطرًا فعلى سبيل المثال فإن إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات يكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوربي.

إن العالم الغربي، هو الذي يقود بالنتيجة مسيرة العولمة نحـــو اتجـــاه يمثـــل مصالحه وأهدافه الخاصة، لأنه يمتلك المنبع المعلوماتي الذي يغـــذي ويرفـــد العـــالم بالمعلومات، وهذا يجعله المسيطر ويجعل الآخرين تابعين، فالمعرفـــة العلميـــة تمثـــل ٨٠% من اقتصاديات العالم المتقدم والـــ ٢٠% الأخرى تذهب إلى رأس المـــال والعمالة والموارد الطبيعية، والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية، وهذا ما يجعلها تحت تأثير التبعية.





الإفرازات السلبية للعولمة

عند العودة إلى جذور العولمة نجد أنه بعد انتهاء الحرب الباردة تحول النظام الرأسمالي إلى نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث ابتدأت الظاهرة باتجاه فرض هيمنتها مع تعاظم القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، والتي مثلت سلطة هذه العولمة دون أن تعلن عن هويتها أو ولائها، وهذه الشركات غير خاضعة لمسئولية معينة لأنها لا تمثل السلطة الرسمية لأية أمة من الأمم.

ومن أهم الإفرازات السلبية العولمة:

التناقض الطبقي:

العولمة تبشير سيء يهدف المبشرون بها إلى إرجاع العالم إلى العصور القديمة المظلمة في تاريخ البشرية؛ حيث كان العالم مقسمًا إلى طبقتين، هما:

- طبقة الإقطاع، وهي الأقلية الضئيلة.
- طبقة الأكثرية الساحقة، وهي طبقة الفقراء والعبيد.

وطبقة الإقطاع في عصر العولمة، هم مجتمع الخمس الذي بنى لنفسه قلاعًا متحصنة ومنعزلة تكبرًا وخوفًا من مجتمع الأربعة أخماس، وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا بعض الوضوح عن حقيقة العولمة، وكيف أن العولمة هي عبارة أخرى لعالمية الفقر؟؛ حيث النظام العالمي الجديد ينطوي على تناقض لعالم هو اليوم أغنى أربع مرات عما كان عليه سنة ١٩٩٠م، ويعيش خمس سكان العالم بدولار واحد للإنسان

وتشير الإحصائيات إلى أن:

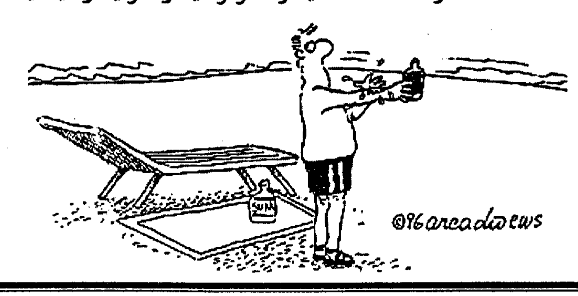
الخمس الأكثر ثراءً كان يملك ٦٩% من الموارد المالية العالميـة في سـنة ١٩٦٩م، و ٨٢% في سنة ١٩٨٩م، و ٨٦% في سنة ١٩٩٤م.

وفي التواريخ نفسها فإن الخمس الأكثر فقرًا من البشـرية كـان يملـك ٢,٣% من الموارد المالية العالمية في سنة ١٩٦٩م، و١,٥% في سـنة ١٩٨٩م، و١,١% في سنة ١٩٩٤م.

وهذا يعبر عن عمق التناقض الطبقي الذي أفرزته العولمة؛ حيث التحـول الديمقراطي آخذًا في الاتجاه نحو رفاهية الإقطاع وعبودية أكثـر سـكان الأرض، لذلك يعتقد البعض أن العولمة، هو أسلوب جديد في فرض القهر والحرمان علـى الأمم الضعيفة تحت شعار الاعتبار المتبادل والتخصيص الأمثل للموارد.

الخصخصة:

وهي أحد ظواهر العولمة، تحقق سيطرة بعض الأفراد أو العـائلات علـى مشروعات استثمارية ضخمة، وظهور طبقة المحتكرين الذين يسـعون إلى توسـيع نطاق التهريب والاحتكار، بما يمس سلطة الإدارة السياسية في بعـض المجتمعـات النامية، نظرًا لما تمليه من خصائص معينة، وما تؤدي إليه من إفرازات سلبية، تتطلب مواجهتها حلقات متصلة وسلطة اقتصادية وتكنولوجية وقانونية وسياسية مشتركة.



قبل سنوات عدة كان الحديث منصبًا بشكل كبير حول تداعيات الغزو الثقافي وما يسببه من تحديات حضارية شاملة، وتأثيرات سلبية على المجال الثقافي.

وخلال تلك الموجات المتتالية لما أطلق عليه غزو ثقافي، تحركت أقلام المثقفين العرب والإسلاميين معادية بالوقوف في وجه هذا الغزو المنظم الذي يهدد الهوية الحضارية للأمة العربية والإسلامية، ويعمق حالة الاستيلاب الثقافي.

وعلى الرغم من تلك المناداة ونواقيس الخطر التي دقت، والاتهامات التي وجهت لعدد من المؤسسات الحكومية والأهلية، وكذا النخب المتغربة، باعتبارها تشجع هذا الغزو الثقافي وتعمقه بطرق غير مباشرة، وذلك بإهمال اتخاذ التدابير الوقائية من جهة ومباشرة في بعض الأحيان، خصوصًا ما تقوم به النخب المتغربة التي تبشر وتنشر عددًا من النظريات والقيم التي تقوم عليها الحضارة الغربية، على أنها قيم إنسانية توصل إليها الإنسان الغربي عن طريق التطور التاريخي الحتمي.

وبالتالي فقد تم التعامل مع هذا الغزو الفكري والقيمي الغربي، على أنه إحدى موجات الحداثة الفكرية التي يجب على العالم العربي والإسلامي أن ينخرط فيها ويستوعب معطياتها إن أراد أن يواكب العصر.

وقد ساهم الصراع الأيدلوجي بين الشرق والغرب، وانقسام دول العالم الثالث بين مناصر أو مناهض للشرق أو الغرب، في دعم الجهود التي كانت تبذل لمواجهة ومقاومة بعض عناصر الغزو الثقافي، لأن ذلك كان يصب في دعم الدولة الوطنية واختياراتها الأيديولوجية في السياسة والاقتصاد خصوصًا.

لذلك فقد كان الصراع الفكري داخل الدول العربية والإسلامية بين النخب، يدور حول تحديد مفهوم هذه الاختيارات الأيديولوجية، وهل يمكن اعتبارها من قبيل الغزو الفكري الذي يمس الهوية الفكرية والحضارية للأمة؟، أم يندرج ضمن التطور السياسي والاقتصادي والفكري، الذي جاء كنتيجة طبيعية للتطور الحضاري الذي تعرفه الإنسانية، واستجابة ضرورية للاحتكاك الحضاري الذي نعيشه، والذي لا يمكننا تجنبه بحال من الأحوال.

إلا أن في هذه المرحلة التي كثر الحديث فيها حول الغزو الثقافي وتداعياته السلبية، لم تكن وسائل الإعلام ووسائط الاتصال قد بلغت من التطور والانتشار ما وصلته الآن، وهذا التطور الثقافي في وسائل الإعلام، واكبته أحداث سياسية واقتصادية مهمة عرفتها الساحة العالمية، فالمعسكر الاشتراكي تعرض للانقسام السياسي والتجزء، بفعل الأزمات الاقتصادية الخانقة التي عرفتها دوله خلال السنوات الأخيرة؛ مما عجل بسقوطه وتفكك كتلته السياسية والاقتصادية والإيديولوجية.

في المقابل نجد أن المعسكر الغربي والرأسمالي يعتبر هذا التفكك والانهيار انتصارًا له ولأيديولوجيته السياسية والاقتصادية، ومن ثم انطلق الحديث داخل أوساطه الفكرية، حول انتصار النموذج الغربي، وأنه النموذج السياسي والاقتصادي الأفضل الذي وصل إليه تطور البشرية، وأن على الدول التي كانت تقف البارحة منه موقف الرافض، عليها أن تسرع لسلوك طريقه.

وبدأ الحديث عن القطب الواحد الذي يتحكم في الاقتصاد العالمي؛ حيث العمل على قدم وساق لإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول لاستقبال السلع، يرافق ذلك دعاية واسعة النطاق للترويج لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

وهكذا فبين عشية وضحاها بدأت عناصر الأيديولوجية الغربيـــة تعـــرف طريقها نحو أوسع انتشار تعرفه عبر العالم، مستفيدة من قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها بالدرجة الأولى ومستغلة وسائل الإعلام المتطــورة جــدًا للتســويق والتبشير بهذه الأيديولوجية، وفعلاً فقد بدأ الحديث عن العولمة الاقتصادية كظاهرة ملموسة، تتبلور كل يوم لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية داخل العالم الثالــث، فليس هناك الآن حديث إلا عن الخصخصــة، وتقلــيص دور الدولــة في تســيير الاقتصاد الوطني، وتحرير الأسواق المحلية وفتحها أمام الإنتاج العالمي، وربطها بالتالي بعجلة الاقتصاد العالمي الذي تتحكم فيه بــالطبع الشــركات العــابرة للقــارات والمؤسسات المالية والتمويلية الغربية العملاقة.

وعليه يمكن أن نقول بأن العالم في طريقه، ليصبح سوقًا واحدة مفتوحة على جميع الأسواق، والاقتصاديات تتحكم فيه إلى جانب رءوس الأموال الغربية، قوانين الاقتصاد الليبرالي المعمول بها في الغرب بشقيه الأوروبي والأمريكي، وبالتالي بــدأ الحديث عن العولمة كظاهرة جديدة برزت على السطح.

فانطلقت الأقلام وعقدت المؤتمرات والندوات لعلاجها ومناقشة أبعادهــا وتداعياتها الإيجابية والسلبية، ليس فقط على المستويين الاقتصادي والسياسي، وإنما على المستوى الثقافي، لأن العولمة الثقافية بالخصوص بدت وكأنها كاسحة ستجرف وستقضي على جميع الخصوصيات الحضارية لجميع الشعوب غير الغربيــة؛ بــل إن شعوبا أوربية شعرت بمخاطر هذه العولمة، لأنها في حقيقة الأمر عولمة تحمل في طياتها مشروعًا لأمركة العالم، لأن القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكيــة، هــي المهيمنة على هذه العولمة الثقافية.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية النخبة الأكبر من وسائل الإعلام العالمية، وبالتالي فهيمنتها ليست اقتصادية فحسب وإنما ثقافية كذلك، وهذا أخطر ما في هذه العولمة أو الأمركة، لأن الذوق والسلوك والعرف الأمريكي، سيعرف طريقه نحو العالمية، مشكلاً ضغطًا وتحديًا لباقي الأذواق والسلوكيات والأعراف التي تشكل بالإضافة إلى الأديان والعقائد المنظومة المتكاملة للخصوصية الحضارية لباقي الشعوب في العالم.

وبما أن أجهزة الاستقبال والتقاط البث الإذاعي والتلفزيوني الفضائي قد استطاعت في الآونة الأخيرة الدخول إلى مجمل البيوت، بسبب انتشارها وكثافة تسويقها العالمي ورخصها كذلك، فإن المادة الإعلامية الغربية والأمريكية بدأت فعلاً تصل إلى المتلقي في العالمين العربي والإسلامي دون حواجز تذكر؛ بل بسهولة ويسر، وهذا ما جعل الحديث عن الاختراق الثقافي يحل محل الحديث السابق عن الغزو الثقافي، لأن وسائل مقاومة الغزو كانت متيسرة وأكثر فاعلية؛ بحيث كان بمقدور المؤسسات الحكومية والأهلية أن تقاوم هذا الغزو أو تقف في وجهه أو على الأقل تخفف من آثاره السلبية.

إلا أن الوضع الآن قد اختلف كثيرًا، فلم يعد بإمكان المؤسسات الحكومية أو الأهلية أن تقوم بالدور نفسه، ومما يزيد الوضع خطورة، ارتباط هذا الاختراق أو العولمة الثقافية بتبني الخيارات الاقتصادية و السياسية الغربية.

ومما لا شك فيه أن وسائل الإعلام الغربية والأمريكية تؤكد على ترابط هذه الخيارات في المجالين الاقتصادي والسياسي مع ما تروج له من قيم ثقافية وسلوكيات وأنماط عيش غربية، وأذواق في الملبس والمأكل وصولاً إلى صياغة تفاصيل الحياة اليومية وكل ما يتعلق بها من شئون تخص الفرد أو الأسرة أو المجتمع.

وهنا تكمن الخطورة فعلاً، لأن وسائل الإعلام، وخصوصًا الإنتاج السينمائي الهوليودي يسعى بجد وقوة لنشر وترويج قيم المنافسة وتمجيد القوة، والتأكيد على الفردية، ونشر ثقافة الاستهلاك، والدعوة إلى تحرير الرغبة الإنسانية من كل القيود، وإبعاد كل ما هو غيبي عن حياة الإنسان، وبالتالي تقدم للإنسان أهدافًا جديدة، تتمحور حول السعي الحثيث لتحقيق الرغبات الشخصية دون اعتبار لقيم الحق أو العدل كما بشرت بها الأديان.

وبما أن هذه المادة الإعلامية بدأت تطرق باب الإنسان وتشاركه خلواته دون رقابة أو تمحيص، فإن آثارها المدمرة قد بدأت تظهر وتنتشر داخل الأوساط الاجتماعية فعلاً، فظواهر التفسخ الأخلاقي والتفكك الأسري، وظهور جرائم لم يكن المجتمع العربي والإسلامي يعرفها ... وغيرها من الظواهر الغربية، دليل على أن هذا الاختراق بدأ يؤتي أكله.

وبما أن الإجراءات لوقف هذا الاختراق أو مواجهته، أكثر صعوبة وأشد تعقيدًا، فإن المادة الإعلامية والثقافية الغربية لا تجد لحد الآن صعوبة للوصول إلى عقل المتلقي في العالمين العربي والإسلامي.

وقد بدأت فعلاً صياغة الأذواق والاهتمامات والأهداف، وبالتالي فنحن أمام عولمة أو أمركة حقيقية في طريقها للتوسع والتغلغل والانتشار، ولا أحد يعرف إلى أين ستصل، وما هو الحجم الحقيقي الذي ستأخذه تداعياتها السلبية على الهوية الحضارية للأمة العربية والإسلامية.

ستفتح العولمة الثقافية العالم بعضه على بعض لتجعل الحياة البشرية بكل أشكالها المادية والنفسية تترع بالتدريج إلى أن تتعولم وبمستويات تنسجم والتوجهات الجديدة للأجيال القادمة التي تدلل على أنها ستقبلها طواعية وبمزيد من اللهفة في كثير من المجتمعات ليس بسبب القنوات الفضائية والمعرفة الموسوعية والشبكة العالمية للمعلومات فحسب؛ بل وللمتعة التي توفرها التقاليد الجديدة، والنفعية الذاتية التي تؤمنها الأساليب الحديثة، والاستهلاكية العالية التي تدفع إليها الوسائل البديلة، خاصة في المجتمعات الشرقية التي يشكوا فيها الشباب وغيرهم من الأعمار الأخرى أوقات الفراغ، وغياب معطيات الترفيه والمتعة الدارجة عند أقرانهم في المجتمعات الغربية، تلك المعطيات التي باتوا يطلعون عليها ويتابعون قواعدها في وسائل إيصال المعلومات متعددة المصادر.

وإذا ما حصل ذلك دون تحسب، فإن ما يخشى منه في وطننا العربي والإسلامي ليس الغرق في المتع، والجري وراء المنافع فحسب؛ بل انحسار التوجه إلى بقايا الخصوصيات والقيم وحتى الروحانيات الضابطة للسلوك الاجتماعي التي يعول عليها في التعامل مع الآثار الجانبية للعولمة، لكنها رؤية لا ينبغي التسرع في الحكم عليها كما اعتدنا نحن العرب في كثير من المواقف.

ولا ينبغي وضع العولمة في إطار الرفض المطلق، أو القبول المطلق؛ بل ينبغي أن تكون مداركنا مستعدة للتقبل أي منفتحة لكل الاحتمالات والتصورات وكل التجارب والخيارات في زمن يوصف خطأ أو صواب أنه زمن العولمة.

ويتطلب النظر إلى العولمة نظرة كلية غير منقوصة، لأن:

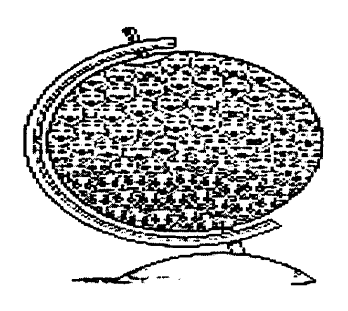
اختزالها في الفرص دون المخاطر مسألة مخطوءة، ولا تتسق والمنطق في التعامل مع الجديد الذي يجلب معه بعض الآثار السلبية الجانبية، مثلما حصل عند التوسع باستخدام الآلة مع بدء الثورة الصناعية وما تسببته من مشاكل للبطالة، وكما يجري في بعض البلدان العربية التي تسعى للإسراع في إرساء قواعد البنية التحتية في مجتمعها النامي الذي يتطلب استجلاب عمالة غير عربية بأعداد كبيرة، وما تسببه هذه العمالة من نشر لبعض أمراضها الاجتماعية في المجتمع العربي المعني.

كما أن اختزالها في المخاطر دون الفرص مسألة ليست خطأ فحسب؛ بل وفيها من سوء الفهم وعدم التقدير الكثير، الذي يتسبب في عدم الاستفادة من المتاح في مجال النمو والتطور، ومن ثم التأخر عن الركب وما يسببه من آثار سلبية وإن كانت على المدى البعيد، كما هو الحال في العراق الحالي على سبيل المثال، عندما اتجهت حكومته في الثمانينات إلى عدم السماح بتعميم خدمات التلكس إلا في حدود ضيقة جدًا، وعاودت الكرة مع خدمات الفاكس في التسعينات، وكذلك الإنترنت في وقتنا الراهن، مما تسبب في عرقلة، التعامل التجاري وتأخرًا في الاكتساب العلمي وتدنيًا في الخدمة السياحية التي تعتمد في بعض جوانبها على تلك الخدمات التي احتكرتها الدولة لأجهزتها الخاصة.

ومن جانب آخر فإن وسائل وأدوات العولمة لم تترك المجال واسعًا للاختيار بين الرفض والقبول كما كان سائدًا في زمن الأيديولوجيات، أو عصر ما قبل العولمة، لأن الآراء والتوجهات وأساليب الحياة يمكن إيصالها إلى الجميع في كل الظروف والأوقات ودونما أية تحديدات.

وبمعنى آخر بالإمكان إبقاؤها ماثلة في وعي المستهدفين بصورة شبه مستمرة، إذ أن مؤشرات التطور التقني في مجالات الإعلام المرئي والمسموع مثلاً ستؤدي في القريب إلى توسيع دوائر البث التليفزيوني التقليدي التي تسمح بإطلاع ملايين العرب والمسلمين الذي عاشوا سني الحصار الفكري من الإطلاع على قنوات للبث متعددة الاتجاهات.

كما أن التطور التقني في ذات المجال سيغير حتمًا من وسائل البث الفضائي، وستختفي الأطباق التي تركب أعلى المنازل لتكثيف موجات البث وسحب القنوات الفضائية المتعددة، لتحل محلها معدات بسيطة ضمن الأجهزة التلفزيونية التي لا تستطيع تلك النظم العربية والإسلامية التي منعت نصب الأطباق وسيلة للإطلاع على الإعلام الدولي من التحكم بها، وستتغير معالم الانترنت وطرق التحكم والسيطرة عليه من قبل الدولة ليدخل جميع البيوت في المدينة والريف من خارج سيطرة الدولة التي منعت أو قننت دخوله لشرائح خاصة ومؤسسات خاصة تنسجم وآراءها وتوجهاتها في الضبط السياسي والاجتماعي.





أرقام العولمة والحل الشامل

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية حتى سنة ٢٠٠٣م، إلى أن ما يقارب مليار عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء الأرض، وهذا الرقم المهول بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر المكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة.

وقد وضعت جداول وإحصائيات النسب التي تكشف عن مساحة توزيع العاطلين عن العمل وتباين هذه النسبة من حيث خطورها في بعض المجتمعات؛ حيث تشكل بيئة البطالة جوًا ملائمًا لنمو الجريمة والعنف، وهذا يلاحظ بين عدد العاطلين عن العمل في مجتمع ما وبين ارتفاع مستوى الجريمة فيه، في حين ترسم البطالة صورة أخرى للمجتمعات الآسيوية والأفريقية التي تعاني بعض بلدالها من نفس المشكلة تنتج حالات من الانحراف جعلت من بعض هذه الدول تعتمد في اقتصادياتها بالدرجة الأولى على موارد اقتصادية غير مشروعة كأعمال البغاء وتداول صفقات الرقيق البشري الحديثة.

ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسر القوى الغنية سواءً كانت هذه القوى أفرادًا أو مجموعات أو دولاً؛ حيث أن سوق العمالة خضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة، هي سبب في انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب التي أصلتها في مجتمع دون غيره.

من حلول الآلة إلى فخاخ العولمة:

حمل عصر النهضة في أوربا سمة التقنية الآلية، والتي أخذت بدورها تلغي الأيدي العاملة في الكثير من القطاعات الصناعية، ممهدة بذلك لبروز مشكلة البطالة كظاهرة اعتبرت إحدى سلبيات هذه النهضة، والتي لاقت معارضة شديدة من قبل الحرفيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة بدون عمل وتقلص عدد العاملين في المشاغل إلى النصف تقريبًا وانجرت هذه الحالة على المناجم والمواصلات ... وغيرها من القطاعات.

إلا أن معدلات البطالة قد خفت نسبيًا بعد استقرار المجتمع الأوروبي، وحصول نوع من التوازن الذي أملته ظروف التطور الصناعي فلجأ أصحاب الحرف القديمة إلى الانتقال إلى أنماط العمل الجديدة وتحولت ورش العمل المنزلية إلى وسيلة للاكتفاء الذاتي، والتي أدت بدورها إلى انخفاض أسعار المنتجات الصناعية ثم حدوث الانتعاش الاقتصادي فيما بعد الفترات الأولى لعصر النهضة واستمرت حالة الاستقرار النسبي هذه تتخللها موجات من المد والجزر إلى أواخر القرن التاسع عشر وظهور رءوس الأموال الضخمة لتقلب الموازين القديمة رأسًا على عقب، فكان التوسع الصناعي والاستثمار غير المتوازن من السمات الرئيسة لبدايات القرن العشرين الميلادي.

وقد سجل عقد العشرينات أعلى معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في اليوم الذي سمي بالخميس الأسود أكتوبر ١٩٢٩م، بعد ضخ كميات كبيرة من الأسهم والسندات، والتي تمثل وقتها الرأسمال الأساسي لكبرى الشركات، وكانت بعدها قائمة الإفلاسات المتوالية لعدة بنوك.

ويكفي أن نذكر أنه في سنة ١٩٣٠م، أفلس ما يقارب ١٣٢٥ بنكًا، وقد أحدثت هذه الكارثة الاقتصادية خللاً كبيرًا راج سوق البطالة بصورة قياسية.

ثم أتت أحداث سنة ١٩٧١م عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتلتها أحداث عالمية أخرى منها قرارات مجموعة الدول المصدرة للنفط - أوبك - برفع أسعار النفط والتي ظلت متأرجحة ما بين السنوات ١٨٧٣م - ١٩٧٩م، بسبب انفراد بعض الدول بقرارات التأميم غير المدروسة.

ونالت الدول المصنفة تحت المعسكر الاشتراكي السابق النسبة الكبرى في العالم؛ حيث وصلت معدلات البطالة فيها إلى ٥٠% ورغم أن غالبية البلدان الإسلامية لم تتأثر بهذه التقلبات الاقتصادية وقتها كونها بعيدة عن مجريات الصراع الاقتصادي الدولي، بيد أن السنوات التي تلت عقد السبعينات نقلت إسقاطات وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية عليها بعدما حولتها الدول الكبرى إلى سوق استهلاكية دائمة لمنتجاتها، وبدت ظاهرة البطالة تبرز بشكل تدريجي، فسجلت معدلات متفاوتة في الجزائر مثلاً وصلت النسبة إلى ٢٤%، ومصر ١٧%، والأردن١٨%، وتأرجحت في دول أخرى.

وبعد النقلة النوعية في الاقتصاد الدولي في التسعينات، وظهور العولمة كقانون يحكم العالم بأسره، فقد وجدت بعض الدول فجأة أنها عاطلة عن العمل أو قل عاجزة تمامًا عن التحكم باقتصادياتها نتيجة هجرة رءوس الأموال في هذه البلدان الإسلامية لدخول المقامرة داخل بلاده لعدم توفر وسائل الأمن الاقتصادي وحلول أنواع جديدة من الاستثمار شكلت خطرًا داهمًا على تركيبة الاقتصاد التقليدية.

وفي إطار العولمة الاقتصادية فإن العالم يحكمه نظام غير متوازن ويكفي أن نستعرض بعض الأرقام التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة وفي تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٩م، للوقوف عند نقاط التناقضات التي أفرزتها قوانين العولمة ومنها:

- خمس سكان العالم في الدول ذات الدخل المرتفع يتحكمون بنسبة ٨٦% من أسواق التصدير، و٦٨% من الاستثمارات الأجنبية، و٧٤% من الاتصالات التليفونية.
- تتحكم الشركات الأمريكية لإنتاج الأفلام السينمائية بـ ٩٠% من الإنتاج المصدر إلى العالم في حين أن سوق استيرادها لهذه الأفلام من خارج الولايات المتحدة الأمريكية لا يتعدى ٣%، ونسبة كبيرة من هذا الإنتاج الضخم موجه بشكل يفرض نوع من الثقافة الأمريكية التي تحملها موجة النظام العالمي الجديد، وفي ثورة الاتصالات التي ميزت عالم اليوم فإن ٨٨% من مستخدمي الإنترنت هم من الدول الصناعية فقط، وإن نسبة المواقع على هذه الشبكة باللغة الإنجليزية ما يقارب ٨٠% من نسبة المشتركين في الشبكة العالمية للمعلومات مع أن شخصًا واحدًا يتحدث بالإنجليزية من كل عشرة على المستوى العالمي.
- قدرت خسائر مخلفات الأزمة المالية التي لحقت بدول النمور الأربع الآسيوية تريليوني دولار للفترة ما بين ١٩٩٨م – ٢٠٠٠م.
- قدرت أرباح منظمات الجريمة المنظمة بحوالي ١,٥ تريليون دولار والمتاجرة بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي بحوالي ٧ مليارات دولار.

• قدرت ثروة ثلاثة أشخاص في العالم بما يعادل مجموع دخـول دول يبلـغ تعدادها نحو ٦٠٠ مليون شخص، وأن نسبة ممتلكات ٢٠٠ شـخص في العـالم للفترة بين ١٩٩٤م – ١٩٩٨م تضاعفت إلى تريليون دولار!.

ولاشك أن هذه الأرقام المهولة وضعت المستثمر في الدول الإسـلامية في متاهة جعلته رقمًا هامشيًا في السوق الدولية.



الشرخ الاقتصادي والمعالجة الذاتية:

لا نستطيع أن نفصل بين البطالة كظاهرة ألقت بظلالها على المجتمع الدولي برمته وبين شكل النظام الاقتصادي الذي تتبلور أساساته والذي يراد له أن يصبح قانونًا للعالم الجديد.

فالعولمة أحدثت شرخًا اقتصاديًا تمكن من قهر بعض الإمبراطوريات الاقتصادية وباعد الهوة بين عالم الفقراء والأغنياء بشكل لم يسبقه نظير، وإذا ذكرنا مثالاً آخر مستقىً من تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٩م، والذي يذكر أن ثمن جهاز الكمبيوتر يعادل دخل مواطن بنجلاديشي لثمان سنوات، فكيف يتسنى لبعض الدول الإسلامية حماية اقتصادها والقيام بالتنمية في ظل الاحتكارات الدولية المحمية قانونيًا؟، هذا ما يجب أن يعكف عليه علماء الاقتصاد في الدول الإسلامية، والاستعانة بكل الإمكانات والطاقات الذاتية بما يؤهلهم للدخول في العالم الجديد، خصوصًا، وأن هذه الدول تملك بعض الشرايين الرئيسة التي تغذي القنوات الاقتصادية الدولية، وأن أي استشارة اقتصادية من مدرسة شيكاغو أو التوقعات الرشيدة ... وغيرها لن تعطي الحل الناجح لنا، لأنها خلقت لمعالجة اقتصاديات الغرب لا اقتصادياتنا.

وربما أن بعض ما سنذكره هو نوع من المثالية في الحلول إلا أنها تظل ضمن التجارب التي عاشتها أمتنا الإسلامية والتي سادت العالم اقتصاديًا لعدة قرون بسبب السياسة المالية التي كفلها النظام الإسلامي الدقيق، لذا فإن العودة إلى قانون الإسلام هو أحد هذه الحلول بعد دراستها ومعاينة تطابقها مع الواقع وتثبيت أركان النظرية الإسلامية الحديثة.

ويمكن إجمال أهم الخطوات في معالجة المشكلة الاقتصادية عمومًا، والبطالة بشكل خاص، بما يلي:

- القيام بالإصلاح الاجتماعي وإعادة تشكيل بناءه؛ بحيث يتوافق مع النظرية الإسلامية.
- دراسة إمكانية تأميم الثروات الطبيعية وجعلها الورقة الرابحة أمام المنافسة الدولية.

أما في المعالجات الخاصة بظاهرة البطالة، فتتلخص بالآتي:

- العمل بنظام التكافل والضمان الاجتماعي للحد من هذه الظاهرة.
- تسريع عملية زيادة معدلات النمو بشكل متوازن مع النهضة الحديثة.
- معالجة التخلف الذي تعاني منه البلدان الإسلامية، وإقامة النهضة الشاملة على أنقاضه.
- دعم القطاع العام والارتفاع به إلى مستوى القطاع الخاص في الدول الصناعية ماليًا وقانونيًا، لتتمكن من استيعاب أكثر عدد ممكن من العمالة.

أخيراً، فإن هذه الأزمة العالمية ستجد يومًا ما الحل النهائي بعدما تستنفد العولمة مقومات بقاءها لعدم مواءمتها مع الفطرة البشرية، ولتوطن نظريات النظام العالمي الجديد في زوايا المكتبات كأرشيف لتاريخ العالم كما حدث مع الأنظمة التي استسلمت أمام واقع الحياة وذهبت آراؤها أدراج الرياح.

ولابد أن يلتفت المسلمون إلى أن النموذج القادم هو النموذج الإسلامي؛ حيث لم يظهر في الأفق غير القانون الإسلامي في قابليته على إدارة شئون هذا العالم.

حتمية المواجهة وواقعها:

نحن في بحر هذا العالم المتراكم والمتلبد بالصراعات، وعلينا أن نسبح وإلا فالغرق هو ما ينتظر تقاعسنا وضعفنا.

لقد أحاطت بنا العولمة شئنا أم أبينا وأُدخلنا عصر العولمة بكل بالحيلة بالقوة والرغبة إما أدوات أو مواد أولية مصدرة أو مواقع استثمار ومنتجون أو أسواق وأفواه مستهلكون.

إن العولمة ليست مجرد مال وصناعات متقدمة وعلوم إنما هي صراعات فكرية وعقائدية وثقافية إنها هوية يراد منها المسخ والاضمحلال وأين نحن من قوله تعالى:

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"

وأين يكمن سر هذه القوة التي أمر الله بإعدادها، هل هي في نفوسنا أم في نفوس الآخرين؟!، فنحن أمام معركة حضارية وعقائدية وسياسية وثقافية فظيعة، العولمة هي الأمركة والولايات المتحدة الأمريكية قوة مجنونة لكن نحن كذلك قوة ولكنها كامنة تحت سياط الجلادين وقضبان المستبدين وسحر الإعلام الغربي في الماضي كان الكبير يأكل الصغير أما اليوم فإن السريع يأكل البطيء.

والأمة الإسلامية حيال هذه التكتلات الكبيرة والأوضاع الخطيرة الضاغطة ممزقة وضعيفة وفقيرة يسهل اصطيادها وإخضاعها والتحكم بمساحات اقتصادها تحكمًا مباشرًا ولاسيما ثرواته الرئيسة كالنفط وإيداع الأموال في الغرب، واستثمارها بما يقوي عددهم أحيانًا.

والأمة الإسلامية لا تملك قدرة تقنية عالية تستطيع أن تحمي أو تزاحم الدول الصناعية الكبرى ولكنها يمكنها أن تمتلك سوقًا مشتركة ويمكن أن تقرر امتلاك تقنية من خلال تضامن وتعاون اقتصادي وسياسي تؤدي فيه كل أرضية ثقافية مشتركة إلى تحسن في الأوضاع، ومنها الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

وقد برزت مثل تلك الإرادات الجادة في أمثلة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تشكل كتلة متماسكة أكثر من غيرها نسبيًا، ولكنها ليست كتلة منافسة في سوق الإنتاج الصناعي والإنجاز الخدمي القابل للتصدير ولا في مجال الأداء العالمي للخدمات، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تلقي بثقلها كله عند اللزوم في تلك المنطقة، وهناك ارتباط مصالح قوي.

وعلى العموم إذا بقي العالم الاسمي على هذا الوجه من الصورة القائمة والمتمزقة فإنه سيقع لا محالة تحت تأثير الجانب السلبي المطلق في العولمة في اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إما في صبغة الشرق أوسطية ومشروعها الصهيوني – الأمريكي، وإما المتوسطية ومشروعها الأوربيين المتعاطف مع الصهاينة.

لكننا لسنا في متاهات اليأس، وليست هذه نهاية العالم أو نهاية التاريخ بالنسبة لأمتنا الإسلامية إذ تبقى هناك وبشكل عام إمكانية بعض الدول الإسلامية أن تحاول التخلص من السيطرة نسبيًا، وأن تصمد بوسائلها الخاصة إلى حدود، وتبقى هناك طاقة روحية مصدرها الإيمان والإسلام تستطيع أن تقاوم وتصمد وتستأنف مسيرة النهضة.



خيارات مواجهة العولمة

إن مكونات ومضامين العولمة التي تفرضها شروط الحاجة المتزايدة على أساس الاستجابة لمصلحة السوق العالمية المفروضة تسحب نفسها من خلال الإحاطة بالمهمات التي اتبعتها البلدان النامية ضمن شروط السعي المتواصل لتطور البنية الارتكازية لهذه البلدان، وذلك من خلال متابعة التطورات المتسارعة في مجالات الحياة المختلفة، مع العلم أن هذه المتابعة تحتاج إلى مصالح دولية - عربية متكافئة وتحتاج إلى مساعٍ هائلة متشعبة ضمن سياقات الهوية والانتماء والقانون والسياسة بما يفرض شروطًا تعجيزية حيث تحتاج إلى جهود مكثفة في هذه الجوانب تدخل ضمن شروط الشركات وتكاليف التكنولوجيا والاستحداثات المتطورة من حقول الموارد المتعددة بما يحتاج إلى سوق عربي هائل ورأس مال متدفق يستوعب حاجة هذه البلدان.

كما أن الحالة تحتاج إلى قاعدة صناعية ضخمة مشتركة ورأس مال مشترك بما يتيح المجال لتوحد صناعي استثماري مشترك تفرضه شروط المواجهة الجديدة والإعداد للقيام بالدور الجديد الذي سيكون بمثابة خطوة أولي لمواكبة التدفق التقني العالمي.

والنجاة من المخاطر الاقتصادية التي تفرضها وتكرسها الهيمنة العالمية بغض النظر عن ظروف المنافسة الشديدة التي تتطلب مواجهتها توازنًا نفسيًا في إعداد وتطبيق البرامج الجديدة، وهذا النجاح لا يستطيع إنجاز مهماته دون امتلاكه لمنهجية تفكير قادرة على استيعاب الاحتمالات والمتغيرات الانفجارية في كافة حقول التجربة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والإداري.

أفضل أساليب التعامل مع العولمة

مناقشة أساليب التعامل مع العولمة مسألة ينبغي أن تبتعد عن اتجاهات الرفض والقبول لذات الظاهرة والعبور من فوقها إلى واقع يتمثل بالوقاية من التأثيرات المحتملة لتجلياتها من جانب والسرعة في معالجة الآثار الحاصلة بسببها من جانب آخر.

وفي إطارها الثقافي النفسي يمكن اقتراح، الآتي:

- زيادة هامش التحصين النفسي لأفراد المجتمع بشكل عام وللأعمار الصغيرة على وجه الخصوص وذلك بإعادة تنشيط فاعلية القيم التقاليد الإسلامية الضابطة للسلوك وتقوية الروابط العائلية، مع تخصيص جهد أكبر لتنفيذها على كافة الأصعدة.
- التوسع في جوانب التعليم وإنشاء النوادي الرياضية والاجتماعية للشباب، وبناء المسارح الفنية، ونصب المعسكرات الكشفية للفتية، وعقد الدورات والسباقات الرياضية، والتوسع في إقامة المعارض الفنية والعلمية، وبما يصب في اتجاه التعامل الصحيح مع الوقت المتاح، والمساهمة في عملية التسامي وتصريف طاقات الشباب الغريزية وتحويلها إلى إنتاج ثقافي، رياضي، اجتماعي، قيمي مقبول منهم ومفيد لهم وللمجتمع معًا.
- تسهيل وتحسين سبل الدراسة بالمعاهد والجامعات لعموم الشباب أولاً، ولباقي الأعمار القريبة منهم ثانيًا، على فرض أن الإنسان الأكثر ثقافة والأكثر تحصيلاً يكون أكثر قدرة على الفهم، وأكثر ميلاً للتعامل العقلاني مع المتاح من المعرفة، مع تيسير سبل الحصول على المعلومات من داخلها، أي من مكتباتها

ومعارضها ومختبراتها ومراكز بحوثها، على فرض أن الجو الجامعي التقاليد الأكاديمية تحتم على المستفيدين في دائرتها إلى التوجه للانتقاء ذاتيًا، على ضوء القيم والمعايير الجامعية بالنسبة للطلاب والأساتذة والمدرسين على حدٍ سواء.

- التعامل بردع أكثر، وسرعة أشد مع الآفات التي يمكن أن تهدد وضع الشباب النفسي ومستقبلهم الإنساني في المجتمعات العربية والإسلامية، مثل الإدمان على المخدرات، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الإدمان ضعف للنفس ووهن للبدن يساعد لا إراديًا على تقبل المبتلى به أية إيحاءات تأتي من الخارج، ويؤدي به إلى التعلق بأوهام المتعة واللذة الغريزية الموجودة في الخارج، وبالتالي رسم صور غير واقعية – مضرة – عن مجتمعه العربي والمسلم من ناحية وعن المجتمع الخارجي من ناحية ثانية.

- تحسين مستويات العيش بشكل مطرد للأسر والأفراد في عموم المجتمعات العربية والإسلامية، وبحدود تقلل جهد الإمكان الإحساس بالفوارق الشاسعة بينها وبين المجتمعات الغربية، ذلك النوع من الإحساس الذي يدفع البعض من العرب والمسلمين إلى إبقاء النظر شاخصًا نحو تلك المجتمعات التي توفر الرضا والسعادة المفقودة حسب تصوراتهم.

- إعادة دراسة المناهج المدرسية بكافة مستوياتها ومحاولة تكييفها باتجاه الجوانب النقدية التحليلية بدلاً من جوانبها في الحفظ والاستذكار، لأن تعليم المرء النقد والتحليل يعوده على التأويل والاستنتاج الأقرب للواقع ويجنبه القبول التلقائي للمعلومات الموجهة والنتائج الجاهزة.

- إقامة تكتلات اقتصادية عربية وإسلامية قادرة علــى التعامــل مــع التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة في الوقت الراهن أو تلــك الــتي ستنشــأ في المستقبل.
- التوجه عربيًا وإسلاميًا لإيجاد أسس لتعاون اقتصادي مشترك أو صيغ ملائمة تساعد العرب والمسلمين للدخول في التكتلات والنظم الاقتصادية الدولية بأقل ما يمكن من الخسائر.
- أن تخصص الأجهزة الحكومية العربية والإسلامية ووســائل إعلامهــا وتعليمها مساحة أوسع لتعليم حب الوطن، والدفاع عنه لكل الأعمــار ولجميــع الشرائح والطبقات في عموم مجتمعاتها، وبحيادية ونزاهة تتجاوز معــالم التعنصــر والتمذهب التي أشاعت أمراضًا عند البعض في العقــود الأخــيرة علــى وجــه الخصوص.



وهم اسمه العولمة

يقول بعضهم إن العولمة في النتيجة ستنقل إلينا تقنيات، ومنها تقنيات عالية وتربي أطرًا بشرية تربية مهنية وتفسح مجالاً أمام الازدهار العلمي والاقتصادي، وتؤدي إلى إيجاد فرص عمل وإحداث نقلة قد تكون نوعية في الدخل وفي الوعي والإنتاج!.

ربما يتحقق شيء من ذلك للبعض ممن يملكون وربما نحصل نحن في ظل هذا الإطار من التزاحم معرفة أو مناخًا يحرض على المعرفة والتحصيل العلمي، فشبابنا الواعد يقدم هذا النوع من الأمل بقوة ولكن في الأحوال جميعًا لابد أن نتذكر أننا في حالنا مع الشركات العملاقة والدول التي تخدمها وتستخدمها، إننا كبلدان وشعوب أمام علاقة تماثل علاقة الفلاح بالإقطاعي أو بالمسوق والتاجر المحتكر لاسيما بالنسبة للتجمعات الضاحية والمالية الكبيرة ورءوس الأموال الضخمة السريعة الانتقال.





ليست الآفاق قاتمة دائمًا، إذ لا يوجد حتمية اجتماعية مطلقة تفرض على الإنسان أن يذوب في قدره ويستسلم إلى مسلخ العولمة؛ بل إن هذه التحديات تثير فينا روح المقاومة والتفاعل الإيجابي من أجل استثمار هــذه الظــاهرة الجديــدة في اتجاهاتها المفيدة.

أولاً: القدرة على نشر المعلومات وحرية تداولها بعيدًا عن عوامل الرقابــة والتقييد وتعقيدات الجغرافيا وسيطرة السياسة والكلفة المالية الكبيرة، وهذا يعطــي مساحة واسعة من حرية الفكر والبيان، فإذا كانت المجلة أو الكتاب في عالم الأمس لا يصل إلا لمجموعة صغيرة من الناس وبشق الأنفس، فإنه في عالم اليوم يصــبح في متناول الجميع؛ بل إن تداعيات العولمة وانفتاح عالم النشر المعلوماتي يفرض علينــا استثمار هذه الحرية بشكل أعمق وأوسع.

ثانيــًا: استطاعت العولمة أن تخترق معظم الحصون الثقافيــة والفكريــة والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية داخلها من الغزو الثقافي؛ حيث جعلــت العولمة كل شيء مفتوحًا أمام الإنسان يصل إلية بدون وجود أي موانع تذكر حتى مع وجود الردع والقهر والرقابة؛ بل إن الردع القاهر قد يتحول في بعض الأحيان إلى كبت سلبي يتجه للإنصهار والذوبان في الثقافة الغازية بعد ارتفاع المانع القاهر أو غيابه المؤقت، وإذا كان منهج الآباء قد قام على سياسة الكبت والمنع في مواجهة الانحراف فإن المنهج هذا اليوم قد أصبح بلا أثر.

إن المنهج الثقافي الأكثر فاعلية في مواجهة تداعيات العولمة المفتوحة هــو إيجاد أسس التحصن الذاتي المبني على التوعية الثقافية المركــزة؛ حيــث الاتجــاه

للاستفادة الواعية من تقنيات وتكنولوجيا العولمة بصورة سليمة مع تغذية مستمرة وتلقيح معلوماتي قوي للوقاية من الانحراف مع إيجاد بدائل متكاملة وقوية في مواجهة أدوات العولمة وقيمها.

ثالثًا: يشكل الفضاء الإعلامي والنسيج المعلوماتي أحد أهم أدوات العولمة في انتشارها وسيطرتها الاقتصادية والثقافية؛ بحيث تحولت هذه الأدوات إلى حتميات لا تفارقنا أبدًا، ولا يمكن مقاومتها بصورة ارتجالية أو خطابية.

إن خير وسيلة للدفاع، هي الهجوم، لذلك أصبح من الضروري أن تستخدم مجتمعاتنا هذه الأدوات لنشر المعلومات السليمة والإيجابية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية.

رابعًا: كما أن العولمة فرضت على الشركات الكبيرة أن تندمج وتتكتل في وحدة مركزية واحدة من أجل ألا تؤكل من الشركات الأخرى أو من أجل احتكار السوق وفرض آلياتها ومنتجاتها وصعود أسهمها في البورصات العالمية، كذلك لابد للاقتصاديين في بلادنا من إيجاد التكتل والانصهار في وحدات مركزية متماسكة قادرة على المواجهة، لأنك إذا لم تأكل سوف تؤكل، كما يقول ذلك منظرو العولمة، ونظرة في تحرك الاقتصاديات المدموجة نلاحظ مدى تحكمهم في الأسواق العالمية؛ حيث يعمل القطيع الإلكتروني من خلال ما يسمى بالسوبر ماركت أي سوق المال.

ويقدر أن ٢٥ سوقًا مالية تتحكم في نصف رأس المال العالمي أي تتحكم في ٢٠,٩ تريليون دولار، وهي الثروة التي يتغذى عليها القطيع ويتكاثر، فهل يستطيع المحل الصغير أن يواجه السوبر ماركت؟!.

وأخيراً، فإن مما يحكم به العقلاء أن الشيء الممكن ينبغي فعله إذا تعذر ما ينبغي، فإن الميسور لا يسقط بالمعسور حيث أن معايشة العولمة والتعامل معها بمن يضمن لنا فوائدها ويجنبنا أخطارها أمر بحاجة إلى جبهة عريضة من الاتفاقات والبناء، وهو أمر تنهض بأعبائه الدول والمؤسسات الكبيرة، ولعل هذا أمر خارج من أيدينا إلا أنه يبقى بعض الدور علينا يمكن أن نقوم به في هذا المجال من باب الميسور، ولعل من المناسب أن نشير إلى بعض المقترحات هنا:

- لاشك أن شبكة الإنترنت اليوم داخلة في كل بيت ومحفل، ويمكن لنا أن نشترك فيها بجملة من البرامج الدينية والفكرية التوجيهية.
- نخاطب أبناء المسلمين بما ينسجم مع روح العصر ويحفظ لهم دينهم وأخلاقهم ومواقفهم، وهذا أمر يمكن أن يقوم به كل ذي شأن من العلماء والمفكرين والخطباء والمؤلفين وغيرهم.
- يتمكن بعض ذوي المؤسسات الناشطة في العالم العربي والإسلامي من الاشتراك في بعض القنوات الفضائية أو التليفزيونية العامة لبث برامج دينية واجتماعية ونحوها؛ مما يرتبط بتهذيب الإنسان المسلم وغير المسلم ودفعه نحو المثل والأهداف السامية.
- يمكن عقد ندوات واجتماعات مركزة تجمع ذوي الاختصاصات لمناقشة العولمة وآثارها وفوائدها وأضرارها، ثم الخروج بحصيلة جيدة من البرامج والمشاريع التي يمكن أن تعطي لذوي الشأن للعمل عليها بالأسلوب الأفضل.

- عقد مؤتمرات تضم علماء المسلمين وأهل الخبرة والتخصص لبحث طرق معالجة العولمة بما يضمن لنا الفوائد ويطرد عنا الأضرار، ثم طرح الخطط الوقائية على الأسر والعوائل الإسلامية لتكون على وعي وبصيرة من الأمر.
- عقد اجتماعات تضم الاقتصاديين والتجار لدراسة الأمر بشكل عميق، ثم وضع خطط وبرامج اقتصادية تدعم سوق المسلمين والأسواق المحلية، بما يضمن لها التقدم والنجاح.

مراجع الكتاب

أولاً: المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.

٢. جيمس، روزناو: دينامكية العولمة: نحو صياغة عملية، قراءة إستراتيجية، ترجمة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣. رمزي زكي: ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣م.

٤. محمد آدم: العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبأ، العدد (٤٢)، ذي القعدة ٢٠٠٠م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

5 - Good, C.V. : Dictionary of Education, 3 rd, Mc. Grow Hill, New York, 1993.

ثالثًا: الشبكة العالمية للمعلومات:

6 - http://www.google.com





للاستفسار

د/ عمرو حسن أحمد بدران

DrAmroBadran@Hotmail.Com

0105729929